

غضبي، حيث قال: إن الدولة لانهتم بمثل هذه المسائل ولن تجنى من وراء ما تزعم عمله مع الشرطة غير إضاعة الوقت وإثارة الأعصاب!!

وعلى الجانب الرسمي نجد هذا الابتزاز كذلك، فالمتحف المصري، وهو أحد المراكز الهامة التي يؤمها الأجانب في مصر، وتديره الدولة وجميع العاملين فيه من موظفي الحكومة، فإنك ستجد أن رسم الدخول إليه له سعران، عشرة قروش للمصري وخمسة وثمانون قرشا للأجنبي، وقد زرتة خمس مرات أو ستاً، وفي كل مرة يثير انتباهي بائع التذاكر الذي لا يرد إلى أي أجنبي المبلغ المتبقى من الجنيه وهو خمسة عشر قرشا. وإذا وقفت أمامه كي تسترد باقي نقودك، فإذا به يقول لك: إذهب واحضر «فكة»، وبعد ذلك اشتر التذكرة!!

والأغرب من هذا والأكثر إثارة للدهشة لدى السائح الأجنبي، نظام تحويل العملة في مصر، حيث جعلت الدولة نظامين: التحويل الرسمي وهو المفروض على السياح حيث يعادل الدولار سبعين قرشا بينما هناك السعر التشجيعي للتجار والمستثمرين وفيه يعادل الدولار مائة وثلاثين قرشا؛ فكيف يكون هذا الابتزاز الحكومي للسياح؟

ثم يعرج الكاتب إلى مطار القاهرة ويصف المعاملة السيئة التي عومل بها من موظفي شركات الطيران ومن مندوبي البنوك في ساحة المطار، تصويرا ينفّر أي سائح من السفر إلى مصر، لدرجة أنه إدعى إلقاء ما معه من كتب في سلة المهملات بعد أن تعرض لمضايقات كثيرة منعتة من أخذ الكتب معه إلى طهران^(١).

وننتقل إلى آخر المطاف في مقاله الذي خلط فيه الشهد بالسم

(١) نفس المقالة ص: ٢٣٦.